

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/٣٩

بتعديل المادة (٨٥) من لائحة الرقابة على الايرادات

والنفقات الحكومية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٩/٥٢

إستناداً إلى لائحة الرقابة على الايرادات والنفقات الحكومية الصادرة بالقرار الوزارى
رقم ٩٩/٥٢ ،

ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص الفقرة رقم (٢) من المادة رقم (٨٥) من لائحة الرقابة على الايرادات
والنفقات الحكومية المشار إليها النص الآتى :

٢ - تتولى كل من وزارة الداخلية ومحافظة مسقط ومكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار
صرف المساعدات والبهط والرخص ومخصصات الشيوخ المدرجة بالميزانية
الخاصة بها .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع احكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

أحمد بن عبدالنبي مكى

وزير الاقتصاد الوطنى

المشرف على وزارة المالية

صدر فى : ٧ من محرم سنة ١٤٢١هـ

الموافق : ١٢ من ابريل سنة ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٧٠)
الصادرة فى ١/٥/٢٠٠٠م

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/٨١

بتحويل شرطة عمان السلطانية تحصيل

رسوم اصدار شهادات الجنسية لحساب وزارة الداخلية

استناداً الى قانون تنظيم الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٨٣/٣ وتعديلاته،

والى القانون المالى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٨/٤٧ وتعديلاته ،

والى لائحة الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٩/٥٢ ،
والى قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٠٠/٧ بتحديد رسوم اصدار شهادات الجنسية ،
والى كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١٤٢١/١/٢٠ الموافق ٢٥/٤/٢٠٠٠م بالموافقة على قيام
شرطة عمان السلطانية بتحصيل رسوم اصدار شهادات الجنسية لحساب وزارة الداخلية ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

- مادة (١) : تتولى شرطة عمان السلطانية تحصيل رسوم اصدار شهادات الجنسية لحساب وزارة الداخلية ، على أن تضاف الحصيلة إلى حساب " رسوم اصدار شهادات الجنسية " .
- مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .
- مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

أحمد بن عبد النبي مكي

وزير الاقتصاد الوطني
المشرف على وزارة المالية

صدر في : ١٣ من ربيع الآخر ١٤٢١هـ
الموافق : ١٥ من يوليو ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٧٦)
الصادرة في ١/٨/٢٠٠٠م

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٠/٨٣

بنشر الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية

المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩م

استناداً الى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ وتعديلاته ،
والى المرسوم السلطاني رقم ٩٩/١ بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٩م وتعديلاته ،
وبعد العرض على المقام السامي .